



مجلة البحوث المحاسبية

[/https://abj.journals.ekb.eg](https://abj.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثاني

يونيو ٢٠٢٣

جودة آليات الحوكمة ودورها فى الحد من ممارسات الفساد المالى فى شركات قطاع
الأعمال العام مع دراسة ميدانية

محمد فرج متولى الغندور

ت/ ٠١٠٠٠٢١٧٧٠٧

mohamed.elghandour26@gmail.com

الأستاذ الدكتور

عارف عبد الله عبد الكريم

أستاذ متفرغ بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة طنطا

الأستاذ الدكتور

نجوى محمود أحمد أبو جبل

أستاذ المراجعة

كلية التجارة - جامعة طنطا

مستخلص

الهدف:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة فى دراسة دور آليات حوكمة الشركات والمتمثلة فى مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وظيفة المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات الفساد المالى فى شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية.

المنهجية والتصميم:

فى سبيل تحقيق أهداف الدراسة إستخدم الباحث المنهج الإيجابى، حيث تم الإعتماد على أسلوب الدراسة الميدانية بإستخدام قائمة إستقصاء وزعت على عينة عشوائية من ثلاث فئات يمثلون آراء المستقصى منهم وهم مراجعون داخليون، مراجعون خارجيون، ومراجعون بالجهاز المركزى للمحاسبات. تم توزيع عدد (١٦٥) قائمة إستقصاء إستجاب ممن تم مراسلتهم عدد (١٥٧) وبعد فرز قوائم الإستقصاء الواردة وجد عدد (٦) قوائم غير مناسبة لإجراء الدراسة، وبذلك أصبح عدد القوائم السليمة (١٥١) قائمة إستقصاء.

النتائج:

توصلت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة معنوية بين كل من مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وظيفة المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية من جانب وبين الحد من ممارسات الفساد المالى فى شركات قطاع الأعمال العام من جانب آخر، وبالتالي قبول فرض الدراسة. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فى كونها تتسق مع توجه المؤسسات العلمية المحلية والعالمية إلى الإهتمام بمكافحة الفساد المالى من خلال العديد من المعايير والإصدارات التى تهتم بدور آليات الحوكمة فى الحد من إنتشاره داخل الشركات، كما تكمن أهمية الدراسة العملية فى أنها تتوافق مع خطة الدولة الإستراتيجية للتنمية المستدامة رؤية مصر (٢٠٣٠) فى دعم الشفافية بالوحدات والشركات العامة ورفع كفاءتها، وجهود الدولة فى مكافحة الفساد من خلال الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بمرحلتها ٢٠١٤/٢٠١٨ ، ٢٠١٩/٢٠٢٢.

الكلمات المفتاحية:

آليات حوكمة الشركات – شركات قطاع الأعمال العام – الفساد المالى.

Abstract**purpose:**

This study examines the role of corporate governance mechanisms represented in the board of directors, the audit committee, the internal audit function, and the external audit in reducing financial corruption practices in public business sector companies in the Arab Republic of Egypt.

Methodology and design:

To achieve the objectives of the study, the researcher used the positive approach, where the method of the field study was relied upon using a survey list distributed to a random sample of three categories representing the opinions of the respondents, and they are internal auditors, external auditors, and auditors at Accountability State Authority. A number of (165) survey lists were distributed to those who were contacted by a number (157). After sorting the received survey lists, it was found that (6) lists were not suitable for conducting the study, and thus the number of valid lists became (151).

Findings:

The field study found a statistically significant relationship between each of the board of directors, the audit committee, the internal audit function, and the external audit on the one hand, and the reduction of financial corruption practices in public business sector companies on the other hand. And thus accept all study assignments.

Scientific importance:

The importance of the study lies in the fact that it is consistent with the tendency of local and international scientific institutions to pay attention to combating financial corruption through many standards and publications that are concerned with the role of governance mechanisms in limiting its spread within companies, and compatible with the state's strategic plan for sustainable development, Egypt's vision (2030) in supporting transparency in public units and companies and raising their efficiency, and the state's efforts in combating corruption through the national anti-corruption strategy in its two phases 2014/2018 and 2019/2022.

Key words:

Corporate Governance Mechanisms - Public Business Sector Companies - Financial Corruption.

الإطار العام للبحث

١- المقدمة:

تعتبر الأمم المتحدة الفساد عقبة خطيرة أمام سيادة القانون والتنمية المستدامة حيث يعوق النمو والتنمية ويزعزع ثقة الجمهور ويُقوض الشرعية والشفافية ويحول دون وجود تشريعات عادلة وفعالة (إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ٢٠٠٤، ص.١).

ويُعد الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تواجه الشركات والمؤسسات ويترتب عليه تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء وبالتالي تآكل رأس المال، وتشير بيانات الفساد المالي التي اصدرها البنك الدولي في عام ٢٠١٧ إلى ان ١,٥ تريليون دولار يتم دفعها على شكل رشاوى بينما يرى المنتدى الإقتصادي العالمي (٢٠١٧) أنها أقرب إلى ٢,٦ تريليون دولار، وهو ما يعادل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يزيد من ممارسة الأعمال التجارية بنسبة تصل إلى ١٠% (World Economic Forum, 2019).

وقد ترتب على إنتشار ظاهرة الفساد المالي Financial Corruption فى الآونة الأخيرة حدوث أزمات مالية ومصرفية فى مختلف أنحاء العالم ووقوع إنهيار وفشل للعديد من الشركات العالمية الكبرى. ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة الفساد المالي لاتقتصر فى تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتشمل كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، وذلك لما لها من تأثيرات مباشرة على إقتصاد الدولة بإعتبارها تعرقل عجلة التنمية الإقتصادية، إضافةً إلى أنها تؤدى إلى إعتياد الأفراد على سلوكيات يرفضها كل مجتمع ينشد المحافظة على ما بُنى عليه من قيم ومبادئ، علاوة على تأثيرها على الحياة السياسية وظهور أنظمة وهيئات تعتمد على سيطرة رأس المال والرشوة (الجرف، ٢٠١٧، ص.٥).

٢- مشكلة البحث:

بالنظر إلى مصر وموقفها من مكافحة الفساد فقد أشارت منظمة الشفافية الدولية
Transparency International في تقريرها السنوي عن مؤشر مدركات الفساد لعام
(٢٠٢١) إلى حصول مصر على ترتيب ١٠٨ من أصل ١١٧ دولة بدرجة ٣٣ من ١٠٠
وهي نفس الدرجة التي حصلت عليها مصر عام (٢٠٢٠) وهما أقل من ترتيب مصر عام
(٢٠١٩) الذي احتلت مصر فيه ترتيب ١٠٦، وهو ما فسره التقرير بوجود مشكلة في مدركات
الفساد خاصة في القطاع العام في مصر أو بمعنى آخر ضعف قدرة الدولة على ضمان
الشفافية والحد من الفساد. هذا على وجه العموم وبالتحديد في حال شركات قطاع الأعمال
العام في مصر نلاحظ أن الفترات الأخيرة شهدت العديد من المشكلات المالية التي تكون
نهايتها محسومة بتصفية هذه الشركات تاركاً خلفها خسائر على كافة الأصعدة تتمثل في
خسائر هائلة في قيمة أصول الشركات المصفاة، وكذلك خسارة الآلاف من العمال والموظفين
لوظائفهم، وأخيراً فقدان الإقتصاد الوطني لأحد دعائمه لاسيما وأن معظم شركات قطاع
الأعمال العام تعمل في مجالات هامة وإستراتيجية بالنسبة للإقتصاد مثل صناعات الحديد
والصلب، الغزل والنسيج، المطاحن والصناعات الغذائية، صناعة الأدوية والكيماويات وغيرها.
ووجود مثل هذه الشركات بحالة قوية في السوق المصرية يعتبر صمام أمان ضد الممارسات
الإنتهازية والإحتكارية التي قد تنتهجها بعض شركات القطاع الخاص.

نتيجة لذلك كانت الحاجة لتفعيل آليات حوكمة الشركات كمخرج وحل متكامل وفعال
لكل هذه السلبيات، حيث تُعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الإستثمار في
سوق الأوراق المالية والتي تكفل درجة من ضمان الإلتزام بالإفصاح والشفافية عن المعلومات
المحاسبية بمعايير الجودة المحاسبية اللازمة (أمين، ٢٠١٢، ص.٤).

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما هو دور آليات الحوكمة الجيدة في الحد من ممارسات الفساد المالي في شركات
قطاع الأعمال العام؟

٣- أهداف البحث:

يتمثل هدف البحث الأساسى فى دراسة وتحليل دور آليات حوكمة شركات قطاع الأعمال العام فى مكافحة الفساد المالى بشركات قطاع الأعمال العام المصرية، وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فى:

أ- تناول مفهوم الفساد المالى وأسبابه وأشكاله.

ب- تحليل آليات الحوكمة بشركات قطاع الأعمال العام.

ج- دراسة تأثير آليات الحوكمة المختلفة على ممارسات الفساد المالى فى شركات قطاع الأعمال العام.

٤- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فى كونه يتسق مع توجه المؤسسات العلمية المحلية والعالمية إلى الإهتمام بمكافحة الفساد المالى من خلال العديد من المعايير والإصدارات التى تهتم بدور آليات الحوكمة فى الحد من إنتشاره داخل الشركات، كما تكمن أهمية البحث العملية فى أنه يتوافق مع خطة الدولة الإستراتيجية للتنمية المستدامة رؤية مصر (٢٠٣٠) فى دعم الشفافية بالوحدات والشركات العامة ورفع كفاءتها، وجهود الدولة فى مكافحة الفساد من خلال الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بمرحلتها ٢٠١٤/٢٠١٨ ، ٢٠١٩/٢٠٢٢.

٥- منهج البحث:

إنطلاقاً من أن طبيعة المشكلة تفرض المنهج العلمى المستخدم، وفى سبيل تحقيق هدف البحث سوف يُستخدم المنهج الإيجابى فى تحليل ودراسة أثر آليات حوكمة الشركات على ممارسات الفساد المالى فى شركات قطاع الأعمال العام المصرى.

٦- حدود البحث:

- يقتصر البحث فى دراسة موضوع الفساد المالى على مفهوم الفساد المالى وأشكاله وفرص حدوثه وآليات مكافحته، دون التطرق لطرق قياسه.

- يتناول البحث بعض شركات قطاع الأعمال العام المصرى الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بعض أحكامه بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ، دون التطرق لغيرها من الشركات لما لها من طبيعة خاصة.

٧- فروض البحث:

الفرض الأول: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة.
الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والحد من ممارسات الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام.

٨- تنظيم البحث:

إنطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

- الدراسات السابقة.
- الإطار النظري للبحث.
- الدراسة الميدانية.
- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

٩- الدراسات السابقة:

- دراسة (Gustavson and Sundstrom, 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من آثار جودة المراجعة الداخلية على فساد القطاع العام، حيث قدمت تعريفاً للمراجعة الجيدة يتألف من ثلاثة مبادئ: الاستقلالية، والكفاءة المهنية، والاعتراف بملكية الشعب للقطاع العام، باستخدام بيانات من إستطلاع للخبراء يغطي أكثر من (١٠٠) دولة. أظهرت النتائج أن المراجعة الجيدة لها تأثير إيجابي على المستويات الوطنية لفساد القطاع العام، وهذا يعطي سبباً للإعتقاد بأن المراجعة التي يتم تنظيمها وفقاً لمبادئ معينة لديها القدرة على المساهمة في إدارات عامة تعمل بشكل جيد مع درجة منخفضة من الفساد، وخلصت نتائج التحقيق الواردة في هذه الدراسة إلى أن وجود سلطات رقابة وطنية منظمة وفقاً لهذه المبادئ يرتبط بدرجات منخفضة من الفساد في القطاع العام.

- دراسة (Ofori et al., 2018)

بعنوان: "تقييم وظائف المراجعة الداخلية لإدارة أكثر فعالية للقطاع العام"

**"The Evaluation of Internal Audit Functions for Effective
Public Sector Administration"**

هدفت هذه الدراسة إلى تناول فعالية إدارة المراجعة الداخلية في القطاع العام على مستوى الحكومة المحلية في مدينة أكرا بدولة غانا بهدف معرفة كيفية أداء إدارة المراجعة الداخلية لأعمالها ومستوى استقلاليتها. تم جمع البيانات من خلال إستبيانات تم إجراؤها على عينة من (١٠٠) موظف عام تم اختيارهم بشكل عشوائي من (٨) مؤسسات للقطاع العام داخل مدينة أكرا في غانا.

توصلت الدراسة إلى:

١- المراجعين الداخليين يركزون أنشطتهم بشكل أكبر على الإمتثال للقوانين واللوائح وإكتشاف الأخطاء والغش، وبالتالي فإن نطاق أنشطة المراجعة الداخلية لا يولي إهتماماً كبيراً لإدارة المخاطر وتقييم المشروع.

٢- يفتقر المراجعون الداخليون في القطاع العام إلى الاستقلالية المناسبة في أداء واجباتهم.

٣- تعاني إدارات المراجعة الداخلية في مدينة أكرا من نقص في الموظفين، كما أنها تعاني من عبء عمل زائد. وترتيباً على ما سبق خلصت الدراسة إلى أن إدارات المراجعة الداخلية ليست فعالة بما يكفي كأداة لنظام الحوكمة الرشيدة في الهيئات المحلية في مدينة أكرا.

- دراسة (Rabrenovic et al., 2018)

بعنوان: "حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري"

**"The Corporate Governance Mechanism And Its Role In The
Reduction Of Financial And Administrative Corruption"**

هدفت الدراسة إلى إبراز مفهوم الفساد المالي والإداري من خلال مراجعة أسبابه وآثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك التعرض للتعريف بمفهوم حوكمة الشركات ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمزايا المختلفة والآليات المختلفة التي تمنحها

الحوكمة لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك عن طريق فحص وتقييم عدد من المفاهيم المتعلقة بالفساد المالي والإداري وحوكمة الشركات، ومن خلال مراجعة آليات الحوكمة المختلفة المستخدمة للتعامل مع هذه القضية الخطيرة،

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات هو الحل الأكثر فاعلية لمعالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي وحماية حقوق أصحاب المصالح داخل الشركات، كما أن الحوكمة الرشيدة للشركات تساعد على جذب الاستثمار، سواء كان أجنبياً أو محلياً، والحد من تسرب رأس المال، ومحاربة الفساد، بالإضافة إلى أن حوكمة الشركات تساعد في تطوير أنظمة جديدة وفعالة لتقييم أداء المؤسسات العامة.

- دراسة (Manna and Palumbo, 2019)

بغنوان: " كيف نحارب الفساد العام؟"

" How to fight public corruption?"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر فعالية مبادرات الحد من إنتشار الفساد فى القطاع العام، وذلك فى عدد (٣١) دولة من دول أوروبا الغربية، فى الفترة من (٢٠١٠) إلى (٢٠١٦). تم الحصول على بيانات الدراسة من مصدرين، المصدر الأول هو مؤشرات الحوكمة العالمية (WGIS) الصادرة عن مجموعة البنك الدولى، المصدر الثانى هو مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

توصلت الدراسة إلى أن ثلاث عوامل هم وعى المواطنين، فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، يمثلون أهم عناصر مبادرات مكافحة الفساد فى القطاع العام، كما توصلت الدراسة إلى وجود عاملين هامين لتحقيق أهداف مبادرات مكافحة الفساد فى القطاع العام هما:

- التشريعات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد: حيث تُعد فى غاية الضرورة لتحقيق الإستفادة القصوى من مبادرات الفساد، وذلك بسبب مساهمتها فى خفض الحافز على إساءة إستخدام الأصول العامة، بالإضافة إلى تعزيز الأداء السليم لمنظمات القطاع العام.

- الإستقرار السياسى: حيث يؤدي عدم الإستقرار السياسى إلى حث المسؤولين الحكوميين والمواطنين على التواطؤ من أجل الإستيلاء على الموارد العامة، وبعبارة أخرى يجعل الطريق

ممهداً لإساءة استخدام الموارد العامة ويشجع على إقامة علاقات فاسدة بين الموظفين العموميين والمواطنين.

- دراسة (محمد، ٢٠٢٠)

بعنوان: "تفعيل دور المراجعة الداخلية في مكافحة الفساد بالوحدات التنظيمية"

هدفت الدراسة إلى تحليل دور وظيفة المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد بالوحدات التنظيمية العامة والخاصة، وذلك وفقاً لإصدارات معهد المراجعين الداخليين، واقترحت الدراسة مجموعة من المتطلبات الواجبة على الأطراف ذات الصلة لتفعيل هذا الدور في بيئة الأعمال المصرية. أجريت الدراسة على عينة عشوائية من أربعة فئات يمثلون مجتمع الدراسة وهم المراجعين الداخليين بالوحدات العامة والخاصة، مديري إدارات المراجعة الداخليه، المراجعين الخارجيين، مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات، بلغ حجم العينة (١٥٨) مفردة.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود إتفاق بين ممارسي مهنة المراجعة على أهمية دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد، وذلك من خلال تقييم كفاءة وفعالية برامج مكافحة الفساد التي تضعها الإدارة العليا، في حين أوضحت النتائج عدم وجود اتفاق بين ممارسي المهنة حول مسئولية أي من المراجع الداخلي أو مراقب الحسابات الخارجي للقيام بهذا الدور.

- دراسة (Fitriana and Muslim, 2022)

بعنوان: " تأثير حوكمة الشركات الجيدة والعلاقات السياسية على قيمة الشركة"

"The effect of good corporate governance and political connection on firm value"

إستهدفت الدراسة تحديد مدى تأثير آليات حوكمة الشركات والعلاقات السياسية على قيمة الشركة، وذلك على عينة من شركات قطاع التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)، تكونت العينة من (٥٧) شركة بإجمالي ملاحظات (٣٤٢) ملاحظة، تناولت الدراسة آليات الحوكمة متمثلةً في الملكية المؤسسية، وإستقلال مجلس الإدارة، ولجنة

المراجعة. كما إستخدمت الدراسة نسبة قيمة السعر السوقى للسهم على قيمة الدفترية (PBV) كمقياس لقيمة الشركة.

توصلت الدراسة إلى أن كل من حوكمة الشركات والعلاقات السياسية لهما تأثيراً على قيمة الشركة، كما أن نسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالى أعضاء المجلس تؤثر أيضاً على قيمة الشركة، بالمقابل توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثيراً لكل من الملكية المؤسسية ولجنة المراجعة على قيمة الشركة.

- التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

باستعراض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، نجد أن بعض الدراسات تناول الفساد فى القطاع العام، فى حين تناول بعضها آليات الحوكمة وربطها بمواضيع عدة، وتناول البعض الآخر آليات الحوكمة سواء بشكل عام أو كل آلية بشكل منفرد ودورها فى الحد من الفساد، ومن هنا تتضح لنا الفجوة البحثية حيث لم تتناول أى من الدراسات السابقة رغم كثرتها تأثير آليات الحوكمة مجتمعة على مكافحة الفساد المالى ولم تتعرض أى منها إلى شركات قطاع الأعمال العام المصرى، ولذلك سوف يتناول الباحث آليات الحوكمة متمثلة فى (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية) ودورها فى الحد من الفساد المالى فى شركات قطاع الأعمال العام.

١٠- الإطار النظرى للبحث:

١/١٠ الإطار النظرى لآليات حوكمة الشركات:

تعاظم الإهتمام بحوكمة الشركات فى العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصةً فى أعقاب الإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا فى عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الإقتصاد الأمريكى من تداعيات الإنهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام (٢٠٠٢)، ثم أخيراً الإنهيار المالى العالمى الذى أطاح بالإقتصاد العالمى فى عام (٢٠٠٨)، ونظراً للتزايد المستمر الذى يكتسبه الإهتمام بهذا المفهوم حرصت الكثير من الحكومات والمؤسسات وإدارة أسواق المال على وضع

ضوابط ومعايير في صورة مبادئ تكفل أداء إداري جيد لمثل هذه الشركات، كما تعمل على توفير رقابة فاعلة لحملة الأسم وأصحاب المصالح فيما أطلق عليها حوكمة الشركات (Corporate Governance)، وقد وضعت ميزانيات ضخمة لإعداد البحوث في هذا المجال ونشر الوعي بهذه المبادئ (الخيال، ٢٠٠٩، ص. ١٤٩)، وتزداد أهمية الحوكمة مع الأزمة الاقتصادية في العصر الحالي والتي نشأت في أعقاب جائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية والتي أثرت على العديد من الإقتصاديات العالمية.

١/١/١٠ تعريف حوكمة الشركات

من الهيئات التي تناولت تعريف حوكمة الشركات، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) فقد أشارت في إصدار عام (٢٠١٧) بعنوان "مبادئ مجموعة العشرين/ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية" إلى أن الحوكمة عبارة عن مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها، وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة. وتقدم حوكمة الشركات أيضاً الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ومتابعة الأداء (OECD, 2017, P. 11). كما عرف التقرير الصادر عن لجنة كادبوري حوكمة الشركات على أنها أداة لمراقبة ومتابعة الشركات وإظهار دور مجلس الإدارة ودور المساهمين في انتخاب مجلس الإدارة وإختيار المراجعين، مما يجعل المساهمين أكثر إقتناعاً بهيكل الحوكمة في هذه الشركات (Cadbury Committee, 1992, P.15).

١/١/١٠ آليات حوكمة الشركات

تعرف آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الوسائل التي يتم تصميمها وتنفيذها بهدف توجيه ورقابة وترشيد سلوك الإدارة العليا لإتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة (راضى، ٢٠١١، ص. ٤٤٤). وتهدف تلك الآليات إلى عدم إنتهاك حقوق الأقلية من حملة الأسهم، ومراقبة أداء المديرين وتغييرهم حال الأداء غير الجيد (Gibson, 2003; أمين، ٢٠١٢، ص. ٦). ويوجد شبه إجماع بين الكتاب والباحثين في مجال حوكمة الشركات على تصنيف آليات الحوكمة لنوعين (آليات داخلية – آليات خارجية)، مع وجود إختلاف فيما بينهم على ما يتضمنه كل نوع وبالرغم من هذا التعدد

إلا أن آليات حوكمة الشركات تعد مكملة لبعضها البعض ولا يمكن دراستها بمعزل عن بعضها البعض (أمين، ٢٠١٢، ص ٦)، وقد وقع إختيار الباحث في هذه الدراسة على ثلاث آليات داخلية تتمثل في مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية. بالإضافة إلى آلية خارجية هي المراجعة الخارجية.

أ- مجلس الإدارة Board Of Directors

يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة الشركات الداخلية والذي يُعهد إليه بالدور الإشرافي والرقابي نيابةً عن حملة الأسهم، ويمكننا القول بأن وظيفة مجلس الإدارة الأساسية هي العمل على تدنية التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية والإدارة (البحراوى، ٢٠٢١، ص ١٩٢)، وبالتالي يجب أن يعمل مجلس الإدارة بحيث تعكس قرارات المديرين مصالح المساهمين. كما توصف مجالس الإدارة بأنها هياكل تنظيمية تضع السياسات العامة للمنشأة، وتضع الإستراتيجيات اللازمة وتتخذ القرارات المتعلقة بأصول الشركة، وتقيم آدائها، وتعيين الرئيس التنفيذي للشركة، كما يتولى تنفيذ المهام الرقابية وإكتشاف المخاطر. بالإضافة إلى قيام مجلس الإدارة بوظيفة إستراتيجية تتمثل في توفير رؤية ورسالة وأهداف المنظمة، أيضاً مجلس الإدارة مسؤول عن وضع سياسات وإستراتيجيات وبرامج وأهداف العمل وتحديد المهام والصلاحيات لكل إدارة مؤسسية وآليات تقييم الأداء، وإقامة علاقات مع أصحاب المصلحة. لذلك فإن كفاءة مجلس الإدارة تعتمد على مجموعة من الخصائص التي تؤثر على أداء الشركات، مثل حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، وإزدواجية منصب المدير التنفيذي، وتنوع أعضاء المجلس من حيث الجنس (Kanakriyah, 2021, P. 342).

ب- المراجعة الداخلية Internal Audit

المراجعة الداخلية هي مهنة لطالما أعادت تعريف نفسها على مر الزمن، بالنظر إلى الرغبة في تلبية إحتياجات المؤسسات المتغيرة باستمرار، ومع مرور الوقت، حدث تحول في أهداف المراجعة الداخلية من التركيز على مشاكل المحاسبة المالية للمؤسسات إلى تحديد المخاطر وتقييم الرقابة الداخلية إلى منصب التقييم والمشورة حالياً. وتضيف المراجعة الداخلية قيمة للمنشأة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر المرتبطة بالأنشطة

الخاضعة للمراجعة، وكذلك من خلال التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الذي يتم صياغته وتوصيله من أجل ضمان تحقيق أهداف المنظمة (Narcisa and Elena, 2017, P. 90). ويشير معهد المراجعين الداخليين IIA في تعريفه للمراجعة الداخلية أنها نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات إستشارية بهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، ويساعد في تحقيق أهداف المنشأة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (محمد، ٢٠٢٠، ص.٧).

ج- لجنة المراجعة Audit Committee

لقد حظيت لجنة المراجعة بإهتمام العديد من الهيئات العلمية والباحثين، وتزايد هذا الإهتمام خاصةً بعد الإنهيارات والإخفاقات المالية التي طالت العديد من الشركات العالمية، ويرى البعض أن حوكمة الشركات الجيدة ترتبط بوجود لجنة مراجعة فعالة (Salehi and Tahervafaei, 2018, P. 23) ويرجع هذا الإهتمام إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها، وذلك من خلال المساعده في التأكد من أن التقارير المالية قد تم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية المتبعه، بالإضافة إلى تقييمها لوظيفة المراجعة والرقابة الداخلية، وكذلك دعم وظيفة المراجعة الخارجية وتعزيز إستقلالها، وكذلك المشاركة في إدارة المخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها الشركات، وهو ما دفع البورصات المالية إلى مطالبة الشركات التي تسجل أسهمها بضرورة تكوين لجنة مراجعه (عيطه، ٢٠٢١، ص. ٢١٩). وتعرف لجنة المراجعة على أنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة، وتتخصص مهامها في ترشيح المراجع الخارجي ومناقشته في نطاق ونتائج عملية المراجعة، بالإضافة إلى مراجعة نظام الرقابة الداخلية للمنشأة والتأكد من فاعليته، والتأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات (محمد وحافظ، ٢٠٢٠، ص.٥١١).

د- المراجعة الخارجية External Auditing

وفقاً لقاموس أكسفورد الذي أصدرته جامعة أكسفورد في عام ١٩٧٧، تُعرّف المراجعة بأنها فحص رسمي للحسابات للتأكد من سلامتها، وفي النسخة المعاصرة من نفس القاموس تم تطوير التعريف ليكون فحصاً رسمياً لسجلات الأعمال والسجلات المالية للتأكد من صحتها

وسلامتها (Oxford, 1977)، كما يعرف قاموس المرادفات المراجعة بأنها "فحص وتصحيح والتحقق من حسابات الأعمال، يتم إجراؤها بواسطة محاسب مؤهل ومستقل". كما يعرف التقرير الصادر عن (Committee on Basic Auditing Concepts, 1972, P.18) المراجعة بأنها عملية منهجية للحصول بشكل موضوعي على الأدلة وتقييمها فيما يتعلق بالتأكدات حول الإجراءات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية وإبلاغ النتائج للمستخدمين المهتمين. وعُرفت أيضاً على أنها عملية منظمة لتجميع وتقييم أدلة موضوعية للإثبات عن معلومات معينة لتحديد مدى توافق هذه المعلومات مع قواعد إعدادها والتقرير عن ذلك للأطراف المعنية. (محمد توفيق، ٢٠٢٢، ص. ١١).

٢/١٠ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام

هناك إختلاف بين الدول فيما يتعلق بتحديد المؤسسات التي تعتبرها مملوكة للدولة، وفي هذا الصدد تشير المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات المملوكة للدولة (OECD, 2017, P. 2) الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى أنه ينبغي إعتبار أي مؤسسة إعتبارية معترف بها بموجب القانون الوطني كشركة، وتمارس فيها الدولة الملكية، على أنها شركة مملوكة للدولة، ويشمل ذلك شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالأسهم. ويمكننا إسقاط ذلك المفهوم على شركات قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية. ويعتبر قطاع الأعمال العام من أضخم التكتلات في الإقتصاد المصري، حيث يضم سبعة شركات قابضة، يتبعها عدد (٨١) شركة تابعة تنتشر في معظم القطاعات الإقتصادية (وزارة قطاع الأعمال العام، ٢٠٢٣)، الأمر الذي يجعل الدولة المصرية تولى هذا القطاع أهمية كبرى وتسعى دائماً إلى الوصول به إلى أعلى مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة، وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة منه.

ولذلك تحتاج الشركات المملوكة للدولة إلى ممارسات حوكمة قوية من أجل تعظيم مساهماتها في التنمية، وعلى وجه الخصوص من المهم أن يكون للشركات المملوكة للدولة أهداف محددة جيداً، ومجالس إدارة مهنية ومستقلة، وخطوط واضحة للمساءلة عن أداؤها (OECD, 2015, P.1).

٣/١٠ الإطار النظري للفساد المالي:

إن الفساد ظاهرة ليست هناك دولة محصنة ضدها، وقد كانت حقيقة معروفة لبعض الوقت أن النظرة الكلاسيكية للفساد تهتم فقط بالدول الأقل تقدماً، ولكن هذه النظرة لم تصمد كثيراً فبالرغم من أن البلدان النامية تُسجل بشكل منهجي أسوأ في مؤشرات الفساد، إلا أن هذه المؤشرات تظهر أيضاً أن أكثر من ثلثي البلدان في جميع أنحاء العالم تعاني بشكل كبير من الفساد بما في ذلك نصف مجموعة العشرين، وأنه لا توجد دولة في العالم لا يمثل الفساد فيها مشكلة على الإطلاق ولذلك، لا يكفي النظر إلى الفساد فقط على أنه قضية يتعين على الدول النامية التعامل معها بل تتطلب محاربة الفساد بالأحرى تعاوناً دولياً مع جميع الدول (Enste And Heldman, 2017, P.4).

١/٣/١٠ تعريف الفساد المالي

من الجدير بالذكر أنه إلى الآن لا يوجد تعريف محدد وصريح للفساد ويرجع ذلك إلى عدم وضوح الظاهرة ذاتها، فالفساد غالباً ما يكون غير متوقع بالإضافة إلى وجوده بأشكال مختلفة وبمشاركة أطراف مختلفين وكذلك بسبب الطبيعة السرية للأنشطة المرتبطة به، ولكن هناك العديد من المحاولات لتعريف الفساد منها الصادر عن المنظمات المهنية، والدراسات الأكاديمية، على سبيل المثال: عرف البنك الدولي الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب شخصية، كما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية للفرد أو جماعته. ويشير مفهوم الفساد المالي إلى مخالفة القوانين والقواعد والأحكام التي تحكم أي مؤسسة بما يؤدي إلى مجموعة من الانحرافات المالية (الجمهودى، ٢٠١٦، ص. ١٠٧). كما يشير (Smaranika. S, 2021, P. 2) إلى أن الفساد المالي يعنى وجود إنحراف وإنتهاك للقواعد المالية التي وضعتها الدولة في مختلف المؤسسات المالية والشركات، ويتمثل الفساد المالي في الرشاوى والإختلاس ونهب الممتلكات والتربح من الوظيفة.

٢/٣/١٠ صور أو أشكال الفساد المالي

تتنوع أشكال الفساد المالي من حيث من هم الفاعلون والمستفيدون، وكيف يتم ذلك، وإلى أي مدى يتم ممارسته، ويلاحظ أن الفساد يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة، من الموظفين العموميين الذين يطلبون الرشاوى من المواطنين لأداء الخدمات الأساسية، إلى موظفي المستشفيات الذين يسرقون الأدوية التي كان من المفترض توزيعها على الفقراء، إلى الموظفين العموميين الذين يتلقون رواتب للوظائف التي يقومون بها بشكل غير كاف أو غير كامل، يتم تحديد أشكال الفساد اعتماداً على كيفية تعريف الفساد والتعامل معه أو مكافحته، وطبيعة المؤسسة المتورطة. على سبيل المثال: (Basabose, 2019, P.21)

- **الرشوة:** وهذا هو الشكل الأكثر شيوعاً للفساد وينطوي على إعطاء شكل من المنفعة للتأثير غير المبرر على بعض الإجراءات أو القرارات من جانب المتلقى أو المستفيد. وهي بشكل عام مدفوعات غير قانونية تُمنح أو تُطلب شخصياً إلى صاحب السلطة أو منه مقابل استخدامه للصلاحيات الرسمية.

- **التواطؤ:** وهو ترتيب بين طرفين أو أكثر مصمم لتحقيق غرض غير قانوني، بما في ذلك التأثير غير المناسب على تصرفات طرف آخر. الشكل الأكثر شيوعاً للتواطؤ هو عندما يتفق مقدمو العروض فيما بينهم على الأسعار ومن يجب أن يفوز. قد يشمل ذلك أو لا يشمل دفع رشاوى لمسؤولين حكوميين حتى يعضوا الطرف عن هذه الممارسة.

- **الاختلاس والسرقة:** يشمل ذلك أخذ أو تحويل أموال أو ممتلكات أو أشياء ثمينة أخرى لمنفعة شخصية، قد تنطوي أشكال الفساد على تحويل الأموال العامة إلى حساب مصرفي خاص أو سرقة معدات من المستودعات.

- **الغش:** هو استخدام المعلومات المضللة لحث شخص ما على تسليم الأموال أو الممتلكات طواعية، على سبيل المثال عن طريق تحريف عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمة معينة، قد يحرف صاحب الامتياز الخاص عدد المنازل المتصلة بشبكة الصرف الصحي من أجل الحصول على معاملة أفضل من الجهة المنظمة.

- **غسيل الأموال:** يتكون هذا الشكل من أشكال الفساد بشكل أساسي من التعتيم أو الخلط أو تمويه مصادر الأموال التي تم الحصول عليها من خلال أنشطة غير مشروعة بحيث يبدو أنه تم الحصول عليها من مصادر قانونية.
- **إدارة الأرباح:** تعتبر إدارة الأرباح أحد صور الفساد المالي فقد عرف كلا من (schipper, 1989, P. 96; Scholar, 2005) إدارة الأرباح على أنها تدخل متعمد من جانب الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية لتحقيق مصالح شخصية، وبالتالي فإن إدارة الأرباح ينطبق عليها شروط تعريف الفساد المالي الشرط الأول إساءة استخدام السلطة المخوله والتي تظهر في حالة إدارة الأرباح في مساحة التقدير الشخصي وتعدد البدائل المحاسبية، والشرط الثاني هو إستهداف تحقيق مصالح شخصية.
- ويشير (أبو جبل، ٢٠١٩، ص.٩) أن أسباب الفساد تلك تتطلب من أجهزة الرقابة المالية ملاحظة الثغرات في التشريعات والأنظمة المالية وأنظمة الرقابة الداخلية وإقتراح الحلول الملائمة، وملاحظة الثغرات تتم عن طريقة رقابة فعالة وشاملة وأن يكون لدى جهاز الرقابة مواكبة لكافة المستجدات في مجالات وأساليب الرقابة الحكومية والحاجة إلى تطوير هذه الأساليب.

١١ - الدراسة الميدانية

يتمثل الهدف من الدراسة الميدانية في قياس وتقييم أثر تفعيل آليات الحوكمة المختلفة للحد من ممارسات الفساد المالي بشركات قطاع الأعمال العام المصرية، من خلال جمع آراء الممارسين في بيئة الأعمال المصرية، ويتم قياس هذا الأثر عن طريق إجراء التحليل الاحصائي لبيانات عينة الدراسة والتي تمثل فئة جزئية من مجتمع الدراسة، كما يتم قياس علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة المختلفة، وأيضاً يتم اختبار دور آليات الحوكمة في الحد من ممارسات الفساد المالي، الأمر الذي يساهم في تحقق الهدف الاساسى من تفعيل هذه الآليات.

١/١١ مجتمع وعينة الدراسة

تتعدد الفئات المُستهدفة لجمع بيانات هذه الدراسة وقد تم تحديد مجتمع الدراسة من مجموعة متنوعة من المهتمين بشركات قطاع الأعمال العام ، حيث تم اختيار مجموعة من مراجعي الحسابات الموظفين بالمراجعة الداخلية لهذه الشركات وغيرها من الشركات، كما تم استهداف مجموعة من مراقبي الحسابات الخارجيين الذين يقومون بمراجعة شركات القطاع العام، أيضاً تم استهداف عينة من مراجعي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات. وقد تمثلت عينة الدراسة في آراء مجموعة من المراجعين الخارجيين وآراء مجموعة من المراجعين الداخليين، وكذلك آراء مجموعة من مراجعي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، ولأن مجتمع الدراسة مختلف وغير معلوم المعالم، فإنه سيتم أخذ آراء أكبر عدد ممكن الوصول إليه من كل مجموعة من العينة المُستهدفة.

٢/١١ أداة جمع البيانات

تتمثل أداة جمع بيانات الدراسة الحالية في قائمة الإستقصاء، فقد تم تصميم قائمة استقصاء أعدت خصيصاً لغرض جمع البيانات، تضمنت العبارات التي يمكن من خلالها إختبار فروض البحث، وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale، حيث يتم اعطاء رقم أكبر للموافقة ورقم أقل لعدم الموافقة. ولقد تم إستهداف وتوزيع عدد ١٦٥ استمارة استقصاء استجاب عدد ممن تم مراسلتهم تم حصره بعدد ١٥٧ استمارة بمعدل إستجابة ٩٥.١٪، ولقد قام الباحث بفرز الاستمارات المستلمة فتيبين وجود عدد ٦ استمارات غير مناسبة للتحليل وبالتالي فإن عدد الاستمارات السليمة أصبح ١٥١ إستمارة بنسبة ٩٦.١٪. كما يوضح الجدول التالي:

م	البيان	الاستمارات	الإجمالي	المعدل
١	الاستمارات الموزعة	١٦٥	١٦٥	١٠٠٪
٢	الاستمارات المستردة	١٥٧	١٦٥	٩٥.١٪
٣	الاستمارات المفقودة	٨	١٦٥	٤.٩٪
٤	الاستمارات غير السليمة	٦	١٥٧	٣.٩٪
٥	الاستمارات السليمة	١٥١	١٥٧	٩٦.١٪

٣/١١ متغيرات وفروض الدراسة

تم تحديد وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة في فعالية آليات الحوكمة في شركات قطاع الأعمال العام المصري، ويتم قياسه من خلال قياس كل آلية من آليات الحوكمة وهي كما يلي:

- آلية مجلس الإدارة: وتم قياس هذا المتغير من خلال من العبارات التي تستهدف تحديد مدي أهمية وتأثير آلية مجلس الإدارة علي الحد من ممارسات الفساد المالي.
- آلية لجنة المراجعة: وتم قياس هذا المتغير من خلال من العبارات التي تستهدف تحديد مدي أهمية وتأثير آلية لجنة المراجعة علي الحد من ممارسات الفساد المالي.
- آلية المراجعة الداخلية: وتم قياس هذا المتغير من خلال من العبارات التي تستهدف تحديد مدي أهمية وتأثير آلية المراجعة الداخلية علي الحد من ممارسات الفساد المالي.
- آلية المراجعة الخارجية: وتم قياس هذا المتغير من خلال من العبارات التي تستهدف تحديد مدي أهمية وتأثير آلية المراجعة الخارجية علي الحد من ممارسات الفساد المالي.

المتغير التابع: يتمثل في الحد من ممارسات الفساد المالي، ويتم قياسه من خلال مجموعة من العبارات التي يتم من خلالها الوقوف علي الأثر الواقع علي ممارسات الفساد المالي بسبب فعالية آليات الحوكمة.

ويمكن اشتقاق فروض الدراسة من خلال متغيرات الدراسة كما يلي:

الفرض الأول: توجد فروق جوهرية ذات دلالة معنوية بين آراء فئات عينة الدراسة.

الفرض الثاني: توجد علاقة بين جودة آليات الحوكمة والحد من ممارسات الفساد المالي بشركات قطاع الأعمال العام.

٤/١١ صدق أداة الدراسة وصلاحيتها

تم إجراء إختبار الموثوقية Reliability لتحديد مدي صدق وثبات عبارات استمارة الاستقصاء، وذلك بإستخدام إختبار Cronbach's Alpha ، لتحديد إمكانية الاعتماد عليها وإكمال التحليل الإحصائي وعمل الاختبارات اللازمة، وتبين من نتائج إختبار الموثوقية أن

معدل الثبات لكامل عبارات قائمة الإستقصاء بلغت (٩١.٦٪) وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ، كما أظهرت نتائج إختبار الموثوقية درجات الصدق (الجذر التربيعي لمعامل الثبات) لكامل عبارات قائمة الإستقصاء (٩٥.٧٪)، وهذه النتائج تدعم الثقة في أداة الدراسة بدرجة عالية جداً، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل الإحصائي اللاحقة، وذلك لأنه من المتعارف عليه إحصائياً من الدراسات السابقة أن معامل ألفا كرونباخ يجب ان لا يقل عن ٦٠٪.

٥/١١ إختبارات قبول أو رفض فروض الدراسة

الفرض الأول: توجد فروق جوهرية ذات دلالة معنوية بين آراء فئات عينة الدراسة.

ويتم إجراء اختبار التباين ANOVA لتحديد مدى وجود فروق جوهرية بين آراء فئات عينة الدراسة، فإذا كانت قيمة sing أقل من ٥٪ فإننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود فروق جوهرية بين آراء فئات عينة الدراسة، كما يلي:

نتائج اختبار التباين ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	٠,٨٨١	٢	٠,٤٤٠	٣,٣٩١	٠,٠٣٦
Within Groups	١٩,٢١٨	١٤٨	٠,١٣٠		
Total	٢٠,٠٩٨	١٥٠			

يتبين من الجدول السابق وجود فروق جوهرية ذات دلالة معنوية بين فئات عينة الدراسة من حيث المسمى الوظيفي، حيث بلغت قيمة الدلالة ٠.٠٣٦، وهو أقل من ٥٪، الأمر الذي يعني تباين آراء عينة الدراسة حول أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات علي الحد من ممارسات الفساد المالي، وبالتالي سيتم إختبار فروض البحث لكل فئة من فئات عينة الدراسة علي حدة.

الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

تم اجراء التحليل الاحصائي الوصفي للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة بهدف الوقوف علي خصائص عينة الدراسة، كما يوضح الجدول التالي:

الاحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة

النسبة التجميعية	النسبة الصالحة	النسبة %	التكرارات		
٣١.١	٣١.١	٣١.١	٤٧	مراجع خارجي	المسمى الوظيفي
٧٢.٨	٤١.٧	٤١.٧	٦٣	مراجع داخلي	
١٠٠.٠	٢٧.٢	٢٧.٢	٤١	مراجع بالجهاز المركزي للمحاسبات	
	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٥١	الإجمالي	
٤٤.٤	٤٤.٤	٤٤.٤	٦٧	أقل من ٥ سنوات	عدد سنوات الخبرة
٦١.٦	١٧.٢	١٧.٢	٢٦	من ٥ ل ١٠ سنوات	
٨٨.١	٢٦.٥	٢٦.٥	٤٠	من ١٠ ل ١٥ سنة	
١٠٠.٠	١١.٩	١١.٩	١٨	أكثر من ١٥ سنة	
	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٥١	الإجمالي	
٧٣.٥	٧٣.٥	٧٣.٥	١١١	بكالوريوس	المستوى التعليمي
٨٠.٨	٧.٣	٧.٣	١١	دبلوم	
٩٦.٠	١٥.٢	١٥.٢	٢٣	ماجستير	
١٠٠.٠	٤.٠	٤.٠	٦	دكتوراه	
	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٥١	الإجمالي	

من الجدول السابق يتضح أن عدد مفردات العينة من المراجعين الخارجيين قد بلغ ٤٧ وهو يمثل ٣١.١٪ من إجمالي العينة، كما بلغ عدد المراجعين الداخليين ٦٣ مفردة وهو ما يمثل ٤١.٧٪، أيضاً فقد بلغ عدد مفردات عينة الدراسة من مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات ٤١ وهو ما يمثل ٢٧.٢٪. ومن منظور سنوات الخبرة فقد بلغ عدد مفردات العينة من ممن لديهم خبرة مهنية أقل من ٥ سنوات ٦٧ مفردة وهو يمثل ٤٤.٤٪ من إجمالي العينة، كما بلغ عدد من لديهم خبرة من ٥ سنوات إلي ١٠ سنوات ٢٦ مفردة وهو ما يمثل ١٧.٢٪، أيضاً فقد بلغ عدد مفردات عينة الدراسة ممن لديهم خبرة من ١٠ سنوات حتي ١٥ سنة ٤٠ مفردة وهو ما يمثل ٢٦.٥٪. ومن منظور المستوى التعليمي فقد بلغ عدد مفردات العينة من الحاصلين علي درجة البكالوريوس ١١١ مفردة وهو يمثل ٧٣.٥٪ من إجمالي العينة، كما بلغ عدد الحاصلين علي دبلوم ١١ مفردة وهو ما يمثل ٧.٣٪، أيضاً فقد بلغ عدد مفردات عينة الدراسة من الحاصلين علي درجة الماجستير ٢٣ مفردة وهو ما يمثل ١٥.٢٪، وبلغ عدد مفردات عينة الدراسة من الحاصلين علي درجة الدكتوراه ٦ مفردات وهو ما يمثل ٤٪.

- قبول أو رفض فرض البحث الثاني

الفرض الثاني: توجد علاقة بين جودة آليات الحوكمة والحد من ممارسات الفساد المالي بشركات قطاع الأعمال العام.

بغرض إختبار فرض البحث الثاني يتناول هذا القسم الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحديد وقياس علاقات الارتباط بين المتغيرات، وكذلك لتحديد وقياس أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في آليات حوكمة الشركات المختلفة علي الحد من ممارسات الفساد المالي بشركات القطاع العام، ويمكن أن يتم اجراء اختبار الارتباط والانحدار الخطي والتبيان بين آراء الفئات كما يلي:

١- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

يهدف هذا الاختبار الي تحديد نوع البيانات بهدف اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة، كما يوضح الجدول التالي:

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test جدول اختبار التوزيع الطبيعي

		M1	M2	M3	M4	Y
N		١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١
Normal Parameters	Mean	٤,١١٥٠	٤,٣٤٥٥	٤,٤٩٩٤	٣,٨٤٢٢	٤,٢٠٠٥
	Std. Deviation	٠,٤٥٢٨١	٠,٤١٣٩٢	٠,٤٤٩٤٢	٠,٦٢٩١٦	٠,٣٦٦٠٥
Most Extreme Differences	Absolute	٠,٠٨٤	٠,٠٩١	٠,١٣٣	٠,١٠٣	٠,٠٤٩
	Positive	٠,٠٨٤	٠,٠٥٧	٠,١٣٣	٠,١٠٣	٠,٠٤٩
	Negative	-٠,٠٤٩	-٠,٠٩١	-٠,١٢٩	-٠,٠٨٤	-٠,٠٣٧
Test Statistic		٠,٠٨٤	٠,٠٩١	٠,١٣٣	٠,١٠٣	٠,٠٤٩
Asymp Sig. (2-tailed)		٠,٠١١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠

من الجدول السابق يتضح أن جميع بيانات متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات قيم أقل من ٥٪، وبالتالي فإن الاختبارات الإحصائية المعلمية هي الاختبارات المناسبة لاختبار فروض هذه الدراسة ومنه اختبار الارتباط واختبار الانحدار.

٢- نتائج اختبار التعدد الخطي

يهدف هذا الاختبار الي تحديد التضخم المحتمل حدوثه بين متغيرات الدراسة المستقلة، وهل يوجد ازدواج في علاقة المتغيرات المستقلة معا قد يؤثر علي نتائج اختبار الانحدار بينها وبين المتغير التابع، وتم إجراء الاختبار وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

اختبار الازدواج الخطي VIF

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	١,١١٣	١,٠١١		٢,٤٤٢	٠,٠١٦		
M1	١,٢٥٠	١,٠٠٠	٠,٣٠٩	٩٢٠,١٧	٠,٠٠٠	٠,٥٩٢	١,٦٩٠
M2	١,٢٤٩	١,٠٠٠	٠,٢٨٢	٦٠١,٢١	٠,٠٠٠	٠,٣٠٤	٢,٢٨٩
M3	١,٢٥٠	١,٠٠٠	٠,٣٠٧	٦٧١,٥٩	٠,٠٠٠	٠,٣٢٠	٢,١٢١
M4	١,٢٥٠	١,٠٠٠	٠,٤٣٠	١٥٦٥,٥	٠,٠٠٠	٠,٨٨٨	١,١٢٦

يتبين من الجدول السابق أن جميع قيم الزدواج الخطي VIF بين المتغيرات قد بلغت قيماً أقل من ٣ ، ما يعني عدم وجود ازدواج خطي بين متغيرات الدراسة وهذه القيم ذات دلالة إحصائية حيث أن قيمة الدلالة أقل من ٥٪. وهو ما يعني إمكانية الاعتماد علي اختبار الانحدار لقياس أثر المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع.

نتائج تحليل الإنحدار للفرض الثاني

يتم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد، لقياس أثر المتغير المستقل الرئيسي (جودة آليات الحوكمة) متمثلاً في المتغيرات المستقلة الفرعية (فعالية مجلس الإدارة- فعالية لجنة المراجعة- فعالية المراجعة الداخلية- فعالية المراجعة الخارجية) علي المتغير التابع (الحد من ممارسات الفساد المالي) وذلك وفق آراء كل فئة علي حدة كما يلي:

- فئة المراجعين الخارجيين

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الثاني فئة المراجعين الخارجيين

Model	R	R ²	Beta	T	Sig (T)	F	Sig (F)
(Constant)			٠,٤٦٢	١,٧٧٠	٠,٠٨٤		
M1	٠,٨٣٧	٠,٧٠٠	٠,١٤٦	٢,٧٣٤	٠,٠٠٩	١٠٥,٠٢٩	٠,٠٠٠
M2	٠,٨٦١	٠,٧٤١	٠,١٩٦	٢,٠٦٣	٠,٠٤٥	٦٢,٨٣٣	٠,٠٠٠
M3	٠,٨٧٥	٠,٧٦٥	٠,٣٤٩	٤,١٧٦	٠,٠٠٠	٤٦,٦٠٩	٠,٠٠٠
M4	٠,٩١٣	٠,٨٣٤	٠,١٧٦	٤,٢٠٦	٠,٠٠٠	٥٢,٦٨٥	٠,٠٠٠

من الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- ١- معامل التحديد (R^2) = ٠.٨٣٤ وهذا يعني أن (٨٣.٤%) من التغيرات التي تحدث في الحد من ممارسات الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام ترجع إلى المتغيرات المستقلة الأربعة (فعالية مجلس الإدارة- فعالية لجنة المراجعة- فعالية المراجعة الداخلية- فعالية المراجعة الخارجية)، والنسبة الباقية (١٦.٦%) ترجع لعوامل أخرى لم تؤخذ في الإعتبار.
- ٢- معامل الارتباط (R) = ٠.٩١٣ وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة الأربعة، والمتغير التابع الحد من ممارسات الفساد المالي، وذلك من وجهة نظر فئة المراجعين الخارجيين.
- ٣- يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة الأربعة على الحد من ممارسات الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام، وهذا يتضح من قيمة المعنوية (Sig) المرتبطة بتوزيع (T)، حيث أن جميع قيم ($Sig (T)$) أقل من قيمة مستوى المعنوية المتعارف عليه في مثل هذه الدراسات والمقدر ب ٥%.
- ٤- نموذج الإنحدار ككل معنوي، وهذا يتم إستنتاجه من قيمة المعنوية المرتبطة بتوزيع (F)، حيث تساوى (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من ٥%، الأمر الذي يعني قبول الفرض الثاني من وجهة نظر فئة المراجعين الخارجيين.

٥- من خلال قيم توزيع (T) نستنتج ترتيب أهمية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، على النحو التالي:

- فعالية المراجعة الخارجية.

- فعالية المراجعة الداخلية.

- فعالة مجلس الإدارة.

- فعالية لجنة المراجعة.

وهذا الترتيب يشير إلى أن المراجعين الخارجيين يرون أن المراجعة الخارجية هي أنسب آلية للحد من ممارسات الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام، بينما يرون أن لجنة المراجعة هي أقل الآليات تأثيراً على الحد من الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام.

فئة المراجعين الداخليين

نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرض الثاني لفئة المراجعين الداخليين

Model	R	R ²	Beta	T	Sig (T)	F	Sig (F)
(Constant)			٠,١٦٣	٠,٦٧٢	٠,٥٠٤		
M1	٠,٧٨٨	٠,٦٢١	٠,٣٩٨	٥,٨٣٣	٠,٠٠٠	١٠٠,١٠٤	٠,٠٠٠
M2	٠,٨٩٤	٠,٧٩٩	٠,١٤٤	٢,٣٣٣	٠,٠٢٣	١١٩,٣٥٧	٠,٠٠٠
M3	٠,٩٠٦	٠,٨٢١	٠,٣٠١	٦,١١٢	٠,٠٠٠	٨٩,٩٥٧	٠,٠٠٠
M4	٠,٩١٤	٠,٨٣٦	٠,١١٨	٢,٨٧٣	٠,٠٠٦	٧٣,٩٠٨	٠,٠٠٠

من الجدول السابق نستنتج ما يلي:

١- معامل التحديد (R^2) = ٠.٨٣٦ وهذا يعنى أن (٨٣.٦%) من التغيرات التي تحدث في الحد من ممارسات الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام ترجع إلى المتغيرات المستقلة الأربعة (فعالية مجلس الإدارة- فعالية لجنة المراجعة- فعالية المراجعة الداخلية- فعالية المراجعة الخارجية)، وفقاً لآراء فئة المراجعين الداخليين والنسبة الباقية (١٦.٤%) ترجع لعوامل أخرى لم تؤخذ في الاعتبار.

٢- معامل الارتباط $(R) = 0.914$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة الأربعة، والمتغير التابع الحد من ممارسات الفساد المالي، وذلك من وجهة نظر فئة المراجعين الخارجيين.

٣- يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة الأربعة على الحد من ممارسات الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام، وهذا يتضح من قيمة المعنوية (Sig) المرتبطة بتوزيع (T)، حيث أن جميع قيم (T) Sig أقل من قيمة مستوى المعنوية المتعارف عليه في مثل هذه الدراسات والمقدر ب ٥٪.

٤- نموذج الإنحدار ككل معنوي، وهذا يتم إستنتاجه من قيمة المعنوية المرتبطة بتوزيع (F)، حيث تساوى (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من ٥٪، الأمر الذي يعني قبول الفرض الثاني من وجهة نظر فئة المراجعين الداخليين.

٥- من خلال قيم توزيع (T) نستنتج ترتيب أهمية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، على النحو التالي:

- فعالية المراجعة الداخلية.

- فعالية مجلس الإدارة.

- فعالية المراجعة الخارجية.

- فعالية لجنة المراجعة.

وهذا الترتيب يشير إلى أن المراجعين الداخليين يرون ان فعالية وظيفة المراجعة الداخلية هي الآلية المثلى للحد من الفساد المالي، في حين يتفوقون مع فئة المراجعين الخارجيين في أن لجنة المراجعة هي أقل الآليات تأثيراً على الحد من الفساد المالي.

فئة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الثاني فئة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات.

Model	R	R ²	Bit	T	Sig (T)	F	Sig (F)
(Constant)			٠,١٣٦	٠,٩٦١	٠,٣٤٣		
M1	٠,٨٦٣	٠,٧٤٥	٠,١١٠	٣,٠٧٦	٠,٠٠٤	١١٤,١٥٨	٠,٠٠٠
M2	٠,٩٦٢	٠,٩٢٥	٠,٣٦٧	٦,٠٦١	٠,٠٠٠	٢٣٥,٦٧٩	٠,٠٠٠
M3	٠,٩٧٧	٠,٩٥٤	٠,٢٣١	٤,٦٣٥	٠,٠٠٠	٢٥٨,٢٩٨	٠,٠٠٠
M4	٠,٩٨٢	٠,٩٦٤	٠,٢٦٣	١٢,٦٨٢	٠,٠٠٠	٢٤٠,٣٨٥	٠,٠٠٠

من الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- ١- معامل التحديد (R^2) = ٠.٩٦٤ وهذا يعني أن (٩٦.٤%) من التغيرات التي تحدث في الحد من ممارسات الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام ترجع إلى المتغيرات المستقلة الأربعة (فعالية مجلس الإدارة- فعالية لجنة المراجعة- فعالية المراجعة الداخلية- فعالية المراجعة الخارجية)، ونسبة (٣.٦%) ترجع لعوامل أخرى لم تؤخذ في الاعتبار.
- ٢- معامل الارتباط (R) = ٠.٩٨٢ وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة الأربعة، والمتغير التابع الحد من ممارسات الفساد المالي، وذلك من وجهة نظر فئة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات.
- ٣- يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة الأربعة على الحد من ممارسات الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام، وهذا يتضح من قيمة المعنوية (Sig) المرتبطة بتوزيع (T)، حيث أن جميع قيم (T) Sig أقل من قيمة ٥٪.
- ٤- نموذج الإنحدار ككل معنوي، وهذا يتم إستنتاجه من قيمة المعنوية المرتبطة بتوزيع (F)، حيث تساوى (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من ٥٪، الأمر الذي يعني قبول الفرض الثاني من وجهة نظر فئة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات.

٥- من خلال قيم توزيع (T) نستنتج ترتيب أهمية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، على النحو التالي:

- فعالية المراجعة الخارجية.
- فعالية لجنة المراجعة.
- فعالية المراجعة الداخلية.
- فعالية مجلس الإدارة.

ومن الترتيب السابق نستنتج أن فئة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات يرون أن آلية المراجعة الخارجية هي الآلية المثلى للحد من الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام، في حين يرون أن مجلس الإدارة هو أقل الآليات تأثيراً على الحد من ممارسات الفساد

١٢- النتائج

بصدد إختبار فرض البحث الأول، أظهرت نتائج إختبار التباين وجود فروق جوهرية ذات دلالة معنوية بين فئات عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة الدلالة ٠.٠٣٦، وهو أقل من ٥٪، الأمر الذي يعني تباين آراء عينة الدراسة حول دور جودة آليات الحوكمة في الحد من ممارسات الفساد المالي، الأمر الذي أدى إلى وجوب إجراء التحليلات والإختبارات الإحصائية الخاصة بإختبار فروض البحث لكل فئة من فئات عينة الدراسة على حدة.

ولإختبار فرض البحث الثاني تم إجراء تحليل الإنحدار المتعدد، حيث يقيس تحليل الإنحدار المتعدد القوة التفسيرية السببية لتغير المتغير التابع بتغير عدة متغيرات مستقلة، وتم إجراء هذا التحليل لقياس أثر المتغيرات المستقلة الأربع (فعالية مجلس الإدارة- فعالية لجنة المراجعة- فعالية المراجعة الداخلية- فعالية المراجعة الخارجية) علي المتغير التابع (الحد من ممارسات الفساد المالي) وذلك وفق آراء كل فئة علي حدة، وتبين من نتائج تحليل الإنحدار المتعدد وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة الأربعة والمتغير التابع حيث بلغ معامل الارتباط وفقاً لفئات العينة الثلاث (٠.٩١٣ فئة المراجعين الخارجيين - ٠.٩١٤ فئة المراجعين الداخليين - ٠.٩٨٢ فئة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات)، كما تبين من نتائج تحليل الإنحدار وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة مجتمعة علي المتغير التابع بمعدلات متفاوتة، وذلك وفقاً لآراء فئات العينة الثلاث، وهذا الأثر دال إحصائياً عند مستوي دلالة أقل من ٥٪. الأمر الذي يعني قبول الفرض الثاني.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو جبل، نجوى محمود أحمد. (٢٠١٦)، "جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تحليلية وتجريبية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد (٢)، ص ٥٧- ١١٥.
- أبو جبل، نجوى محمود أحمد. (٢٠١٩)، "دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد (٣) ص ١-٤٦.
- أمين، عبير بيومي محمود. (٢٠١٢)، "اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية : دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد(٤)، ص ١٤٠٣-١٤٣٥.
- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. (٢٠٠٤)، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ص ٥٠ متاح على: <https://www.unodc.org/romena/ar/uncac/html>.
- البجراوى، إيمان محمد أحمد. (٢٠٢١)، "تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصري"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية- جامعة قناة السويس، العدد(١)، مجلد(٢٤)، ص ١٨٣-٢٠٧.
- الجرف، ياسر أحمد السيد محمد. (٢٠١٧)، "دور الآليات الرقابية لحوكمة الشركات فى الحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة: دراسة نظرية وميدانية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد (١) ص: ٢- ٥٥.
- الجمهودى، إيمان عبد الفتاح حسن قرنى. (٢٠١٦)، "إطار مقترح للتعامل مع مشكلة الفساد المالى والإدارى فى جمهورية مصر العربية فى إطار حوكمة الشركات وبعض آليات القانون الأمريكى Oxley – Sarbanes : دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة بنها، العدد (٤)، المجلد (٣٦)، ص. ١٠٧.

- الخيال، توفيق عبد المحسن عبد الله. (٢٠٠٩)، "تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد (١)، مجلد (١٣)، ص ١٩٤.
- راضى، محمد سامى. (٢٠١١)، "موسوعة المراجعة المتقدمة"، دار التعليم الجامعى بالإسكندرية، ص ٤١٨.
- عيطة، متولى السيد متولى. (٢٠٢١)، "أثر العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وجودة التقرير المالي على خطر انهيار أسعار الأسهم: أدلة عملية من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة بنى سويف، العدد (١)، ص ٢٠٨-٢٧٩.
- محمد. ندا محمد أشرف؛ حافظ، سماح طارق. (٢٠٢٠)، "العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية في ضوء الدليل المصري لحوكمة الشركات: دراسة ميدانية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة بنها، العدد (١)، مجلد (٤٠)، ص ٢٠٨-٢٧٩.
- محمد، أحمد سليم. (٢٠٢٠)، "تفعيل دور المراجعة الداخلية في مكافحة الفساد بالوحدات التنظيمية: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد (٣)، مجلد (٢٤)، ص: ١ - ٤٣.
- محمد، توفيق محمد. (٢٠٢٢)، "أصول المراجعة- الأصول العلمية والممارسة العملية فى ظل التطورات الدولية والمحلية"، بدون ناشر، ص ١-٤٧٩.
- وزارة قطاع الأعمال العام، الموقع الرسمى، متاح على:

<http://www.mpbs.gov.eg/Arabic/Affiliates/HoldingCompanies/Pa>

[ges/default.aspx](http://www.mpbs.gov.eg/Arabic/Affiliates/HoldingCompanies/Pa/ges/default.aspx). تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٣/٠٢/١١.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Basabose, Jean (2019), "Anti-corruption Education and Peacebuilding-The Ubupfura Project in Rwanda ", **Springer Nature Switzerland**, pp. 21- 39.
- Cadbury Committee.(1992), "Report of the committee on the financial aspects of corporate governance", **London Stock Exchange**, London, UK, P.15.
- Committee on Basic Auditing Concepts.(1972), **Accounting Review**, VOL. 47, No. 4, P.14-74.
- Enste, Dominik; Heldman, Christina (2017), "Causes and consequences of corruption: An overview of empirical results, IW-Report, No. 2/2017", Institut der deutschen Wirtschaft (IW) Köln, pp. 3-5. available at: <http://hdl.handle.net/10419/157204> .
- Fitriana, Mellia; Muslim, A. Imam. (2022)," The effect of good corporate governance and political connection on firm value ", **Jurnal Ilmiah Akuntansi**, VOL. 20, No. 2, PP. 215-228.
- Gustavson, M; Sundstrom, A. (2018),"Organizing the audit society: Does good auditing generate less public sector corruption?", **Administration & Society**,VOL. 50,No10, pp.1508-1532.
- Kanakriyah, Raed.(2021)," The Impact of Board of Directors' Characteristics on Firm Performance: A Case Study in Jordan", **Journal of Asian Finance, Economics and Business**, VOL. 8, No. 3, P 0341-0350.

- [Manna, R.; Palumbo, R.](#) (2019), "How to fight public corruption? Capturing evidence from a fixed effects model for Western European countries", [International Journal of Organization Theory & Behavior](#), VOL. 22 No. 4, pp. 313–330.
 - Narcisa, L. Alexandra ; Elena. Hlaciuc.(2017)," The Role and Implications of Internal Audit in Corporate Governance", [Springer International Publishing Switzerland](#), P.89–101.
 - OECD .(2017), "G20/OECD Principles of Corporate Governance Of State–Owned Enterprises", 2015 Edition, (Arabic version), [OECD Publishing](#), Paris, available at: <http://dx.doi.org/10.1787/9789264274273-ar>.
 - OECD. (2015), "G20/OECD Principles of Corporate Governance (Arabic version)", [OECD Publishing](#), Paris, P.11, available at: <http://dx.doi.org/10.1787/9789264265455-ar>.
- Ofori, C. F; Lu, L. (2018), "The Evaluation of Internal Audit Functions for Effective Public Sector Administration. A Survey of Accra Metropolitan Assembly, Ghana", [International Journal of Academic Research in Accounting](#),VOL. 2, No. 8,pp. 19-27. Oxford Advanced Learners' Dictionary.
<http://oald8.oxfordlearnersdictionaries.com/dictionary/audit>.
Accessed 20 March 2022.
- Rabrenovic, Mihajlo; Sherif, H.Elhadi; Reeh, K. Mohamed. (2018), " The corporate governance mechanism and its role in the reduction of financial and administrative corruption", [International](#)

Journal of Scientific and Research Publications, VOL. 8, No. 4, P.1-19.

- Salehi, Mahdi; Tahervafaei, Hossein.(2018)," The Effect Of Characteristics Of Audit Committee and Board On Corporate Profitability In Iran", **Journal Of Economic And Administrative Sciences**, P.1-33.
- Schipper, K. (1989), "Earnings Management" **Accounting Horizons**, No. 3, pp. 91-106.
- **Smaranika**, Sen. (2021), **Kolkata Police Law Institute**, Available at: <https://blog.ipleaders.in/analysis-financial-corruption-ambit-international-commercial-law>.
- Transparency International.(2022), "Corruption Perceptions Index 2021", Available at: <https://www.transparency.org/en/cpi/2021>.
- World Economic Forum. (2017),"We waste \$ 2 trillion a year on corruption. Here are four better ways to spend that money",The world Economic Forum, available at: <https://www.weforum.org/agenda/2017/01/we-waste2-trillion-a-year-on-corruption-here-are-four-better-ways-to-spend-thatmoney>.

ملحق الدراسة

قائمة الإستقصاء

في ظل إهتمام أجهزة الدولة المختلفة بمكافحة الفساد المالي، يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان "جودة آليات الحوكمة ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام - دراسة ميدانية. واعتماداً على خبراتكم المتميزة يأمل الباحث من سيادتكم مساعدته في الإجابة على التساؤلات الواردة بقائمة الاستبيان المرفقة، وذلك من خلال إختيار درجة الاتفاق التي تعبر عن وجهة نظركم لما لرأيكم من أهمية في إختيار فروض البحث وإتمام الدراسة الميدانية، علماً بأن الإجابة ستكون سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، ويشكر الباحث لسيادتكم تعاونكم الصادق معه في العمل على خدمة البحث العلمي، داعياً الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ,,,

أولاً: البيانات الشخصية

الإسم (إختياري) //

المستوى التعليمي:

بكالوريوس	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	آخر

المنصب الوظيفي:

مراجع داخلي	مراجع خارجي	مراجع بالجهاز المركزي للمحاسبات

عدد سنوات الخبرة:

اقل من ٥ سنوات	من ٥ : ١٠ سنوات	من ١٠ : ١٥ سنة	أكثر من ١٥ سنة

ثانياً: العبارات والتساؤلات التي تعكس فرض البحث

٦	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
١	تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة من خلال النظام الأساسي للشركة					
٢	تحديد مجلس الإدارة الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية					
٣	أن يكون لدى مجلس الإدارة جميع الصلاحيات والسلطات التي تمكنه من إدارة شؤون الشركة					
٤	توفير الشركة معلومات واقعية عن كافة شؤونها لجميع أعضاء مجلس الإدارة					
٥	تحديد صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالحصول على القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع أو رهين أصول الشركة					
٦	تحديد صلاحيات المجلس فيما يخص إبرام نمرة مدينى الشركة من إلتزاماتهم.					
٧	وجود عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين بمجلس الإدارة					
٨	ملكية أعضاء المجلس لبعض اسهم الشركة، بما لايجاوز ملكية كبار المساهمين الخارجيين.					
٩	الفصل بين مهام واختصاصات رئيس مجلس الإدارة ومهام واختصاصات المدير التنفيذي.					
١٠	أن يضم تشكيل مجلس الإدارة من بين أعضائه عنصراً نعتائياً أو أكثر					
١١	السعى المستمر لضم مرشحين من نوى الخبرة والمشهود لهم بالالتزامه.					
١٢	فحص نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه وإبداء التوصيات بشأنه					
١٣	دراسة المياسات المحاسبية المستخدمة وإبداء الراى والتوصيات بخصوصها					

				١٤	فحص ومراجعة الخطه السنويه لإدارة المراجعة الداخلي والتأكد من شمولها لجميع الإدارات والأنشطة بالشركة.
				١٥	دعم إستقلال المراجع الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته.
				١٦	العمل كحلفة وصل بين المراجعة الداخلية والخارجية ومجلس الإدارة
				١٧	دراسة الملاحظات والتوصيات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
				١٨	الخبرة المالية والإدارية لأعضاء اللجنة بشكل عام ولرئيس اللجنة على وجه الخصوص.
				١٩	القدره على تكريس الوقت والإهتمام اللازمين.
				٢٠	وجود الحافز على بذل الجهد والمتمثل فى ملكية الأسهم.
				٢١	وجود عدد كاف من الأعضاء غير التفتينيين والمستقلين فى لجنة المراجعة
				٢٢	تواجد العنصر النسائى ضمن تشكيل لجنة المراجعة.
				٢٣	إنعقاد اللجنة بشكل كاف ومتناسب مع مهامها وطبيعة عمل الشركة.
				٢٤	التأكيد على ممارسة عملية إدارة المخاطر وتحسين فاعلية تلك العمليه.
				٢٥	ضمان حماية أصول الشركة.
				٢٦	زيادة الشفافية على كافة المستويات الإدارية وعلى مستوى الشركة ككل.

٢٧	تحديد موقف الإدارة العليا من عملية مكافحة الفساد المالي.			
٢٨	تحديد وجهة نظر الإدارة العليا نحو صور الفساد المختلفة ومدى التصامح الذي تبديه تجاه كل منها.			
٢٩	تقييم برنامج الإدارة وأن يكون ذلك مبنياً على أساس إدارة المخاطر.			
٣٠	التأكد من وضع السياسات والإجراءات وفقاً للقوانين واللوائح واعتمادها من قبل الإدارة العليا.			
٣١	التأكد من توفير الإدارة لدورات تدريبية لتوعية العاملين بمخاطر الفساد المالي والأضرار التي يلحقها بالشركات.			
٣٢	التحقق من جدوى الدورات التدريبية وإستبيان مدى فاعليتها.			
٣٣	التأكد من وجود نظام سليم وموضوعي معتمد من قبل الإدارة العليا لمتابعة برنامج مكافحة الفساد.			
٣٤	التأكد من وجود آلية - بروتوكول - للتحقيق في وقائع الفساد بواسطة محققين مستقلين.			
٣٥	التأكد من وجود عملية متكاملة ومنضبطة لتقييم وقائع الفساد وتوقيع العقوبات المناسبة لكل واقعة.			
٣٦	التأكد من إستيعاب العاملين لتأثيرات العقوبات على رواتبهم ومساهمهم الوظيفي.			
٣٧	الإلتزام بتطبيق قوانين ولوائح الضبط الإداري.			
٣٨	وضوح السلطات والمسئوليات المتعلقة بدور المراجعة الداخلية.			
٣٩	التأكد من توفير الموارد الكافية للمراجع الداخلي لمباشرة مهام عمله.			
٤٠	توفير وصيلة إتصال فعالة ودائمة للتواصل بين المراجع الداخلي ولجنة المراجعة.			

٤١	التأهيل العلمي والعملية للمراجع الخارجي في الوقت الحالي لا يمكنه من إكتشاف حالات الفساد المالي.
٤٢	عدم توافر معايير ملزمة للمراجع الخارجي بإكتشاف حالات الفساد المالي يحد من فرص إكتشاف الفساد المالي.
٤٣	لا يستطيع المراجع الخارجي تدعيم موقف الشركة في القضايا المنظورة أمام القضاء.
٤٤	الموارد والإمكانات المتاحة للمراجعة الخارجية غير كافية لتمكين المراجع الخارجي من إكتشاف حالات الفساد المالي.
٤٥	التغيير المستمر لشركاء المراجعة يؤثر على إكتشاف حالات الفساد المالي.
٤٦	تطبيق إجراءات وأساليب المراجعة الإستقصائية من شأنه الإرتقاء بجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي.
٤٧	تساهم المراجعة الإستقصائية في تضيق فجوة التوقعات لمهنة المراجعة الخارجية.
٤٨	إنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الإستقصائية بالجهاز المركزي للمحسابات يساهم في مكافحة الفساد المالي.
٤٩	المراجعة الفضائية تساعد الهيئات الفضائية في سرعة البت والفصل في الدعاوى الفضائية الخاصة بالشركات.
٥٠	هناك نقص في الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق المراجعة الإستقصائية.
٥١	تساهم مهارات البحث والنقص لدى المراجع الإستقصائي في تحديد العلاقات بين النتائج وإكتشاف حالات الفساد المالي.
٥٢	تُمكن مهارات المراجعة الإستقصائية من تتبع شروط التعاقدات والتعرف على فرص تفاضلي الرشاوي والمنافع الغير مشروعة.

وشكراً لحسن تعاونكم...،،،